

كبح غلظة الانقياد على الحيلب الاجتهاد على العوام

عقوي بن احمد السقاف

Copyright © King Saud University

هذه كتيب كاسد الأفهام
على إيجاب الاجتهاد على العوام
عبد الله بن أحمد
على كتيب
الشيخ

٢١٦
ك . س

كبح كاسد الأفهام على إيجاب الاجتهاد على العوام،
تأليف السقاف ، علي بن أحمد - ١٣٣٥ هـ. كتب
سنة ١٣٠٨ هـ.

٤٠٥

١٠ ق ٢١ س ١٧×٢٦ سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، بهامشها تصويبات
الأعلام ٥ : ٥١ ، هدية العارفين ١ : ٦٦٧
١- اصول الفقه - المؤلف
ب - تاريخ النسخ .



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعل هذه الدنيا دار فناء لا دار قرار
وقضى له رجاله قوضوا خيام الرزق وجعلوا وجههم لخدمة السيرة انا الليل واطراف النهار
والصلاة والسلام على سيدنا محمد بدر الكمال وعلى آله وصحبه نجوم الاقصد الثاني في كل حال
اما بعد فقد ظهر في هذه الازمنة المباركة قوم يوجبون الاجتهاد على الخاص والعلم ويشنون
الغارة على من قلده احد المذاهب في العوام والخاص حتى لا يظنوا ولو بالسنن على يد
الافاضة والقطعة ونحوها ان اهل المذاهب ينحسروا عن الكذب السنة وقول النبي
وتشققوا بما يوجب الحصار عليهم فيكونوا لو بان اليهم ولو انصفوا لكان لهم من علمهم لغيرهم
التي يذمونها في اهل قطرهم قاصروا لما تفرعوا باسائه الادب مع اكابر الامم والية الدين
وليت شعري لو انصفوا ولم يتصفوا اهل الشريعة بأسرها لما اشتهرت عليه هذه المذاهب
وهل الدين كله الا مفرود في الاصول والفروع فأي حكم من احكام الكتاب والخلاف واي سنة
لرسول الله صلى الله عليه وسلم بنقلها وما المال لم يزل على حاله الكاثر التي خالفوا بها السلف الصالح
هاته المدة المديدة في الصدر الاول الى اننا وكنت نجاسروا على تضليل السواد الاعظم وابدوا هذه
المنسوبات والنزاهات البشيرة بالخرابات فما احوالهم بان يحاط بهم القابل
والدعاوي اذ لم نعموا عليها بنبات بناء هادياء وجاهلهم يقولون في قال
حبلى وما تدري بك جاهل وما تدري بك لا تدري وهذا انا الذي نزل بسير
من كلام اية الامم وهذه السمة من سلف وخلف ما تحربه عين الطالبين في تضييق الادب عليهم لاجل
وتضييق كلام اولئك المشعنين ناطق تلك الكلام في مقامين مما لا ينبغي لطالب علم ان يحمله
ولا للباحث في ذلك ان يركله ليحيى عن بنية وهلك من هلك عن بنية وسأخبر عن مقابلة
السنة بالسنة صنفها وطوي عن الصريح بما قسمته كسجاء ويكفرهم ما ساد به واهلهم سوء
ادبهم مع هؤلاء النحول عوارا ولبوا وفضا ولم اقل على من اعتنى بشأنهم في ايننا المتأخرين
فتصديقهم بما يكبحهم ويحفظ الغير عن ان يغيرهم سببهم ويكشف القناع لمن جرح بيان

بيان محرم ويطلق اولم من تعطش لذلك فقد سرت دسايسهم في كثير من صغوبة المقام
فطن من اغتر بسراهم الشيعي يسير وحسبوا انهم في كبر اهل السنة كبر اهل السنة كبر اهل السنة
افكارهم للفتنة ولما هم الكاسية على ان يبين اظهرهم في واجبات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
على المنكر ما هو اعم وبين ايديهم من النطايح والفتن السالكين على ما هو عليه علمهم بالدين
ما هو لهم والله بما تكلم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وما اغلظهم على احكام الكتاب والسنة
ان هو لا يحوي في غير وما اظن اهل العصر صرفوا نظرهم عن ذلك الالعدم الكرامة بما ضللك
فان هذا الامر مفرغ منه قد تدرون والشنع على اهل المذاهب وقليد ذباب وان ظنن وعند
الافاضة سجدون ذوي البجعة والسنن وبيت الدلالة وبجلي الدين
الا قولوا لاقولم اذاعوا مقالراج يفضي الى الفساد وايدي الغيغيا وشحتم
سيف الاعراض على الرشا اذ لم تلتزموا عما انطويتم عليه من معاطاة الضناد
قولناكم وفوا ان اردنا سلتناكم بالسنة حداد واقلام كان السم فيهما
لعاب حال من حيات واد وما العظيمة الى ما سالت اذا قام قطع بالمداد

المقام الاول اعلم اوله ان مذهب اهل السنة والجماعة الذي هم السواد الاعظم وان
الانجا الى كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتباع سبيل المؤمنين وخير فرق
من خيرة اخرجت للناس هي السنة والجماعة وفي الفرع الذي ذكره المصنف والعصمة والماد بحسب
القرن الثلاثة الاول بعد الكتاب والسنة والاجماع اذ لا يقدر الالمصوم له متناع الخطايا
او من شهد له المعصوم حيث يتعدى الاقتداء به لان من كمل الصلابة وقدرته على الصلابة واللام
لقد تم الذي يلونهم ثم الذي يلونهم فوجبا اعتبارهم في الاقتداء على ما بهم لكن القرن الاول اختلفوا
عن الشارع الا كبر صلى الله عليه وسلم ولم يجمعوا فلم يعرف عام من خاص ولا ناسخ في منسوخ وذلك
لم يحصل الا بالجمع في القرن الثاني فحفظوا ما جمعه وذلك لا يكفي الثقة فيه وقد تفرعوا
فيه ولكنهم لم يسوعبوه ثم جاء القرن الثالث فحفظ ما جمع على جمعة واستوفى ما جمع بجمعة

من واجبات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ما هو اعم وبين ايديهم من النطايح والفتن السالكين على ما هو عليه علمهم بالدين
ما هو لهم والله بما تكلم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وما اغلظهم على احكام الكتاب والسنة
ان هو لا يحوي في غير وما اظن اهل العصر صرفوا نظرهم عن ذلك الالعدم الكرامة بما ضللك
فان هذا الامر مفرغ منه قد تدرون والشنع على اهل المذاهب وقليد ذباب وان ظنن وعند
الافاضة سجدون ذوي البجعة والسنن وبيت الدلالة وبجلي الدين
الا قولوا لاقولم اذاعوا مقالراج يفضي الى الفساد وايدي الغيغيا وشحتم
سيف الاعراض على الرشا اذ لم تلتزموا عما انطويتم عليه من معاطاة الضناد
قولناكم وفوا ان اردنا سلتناكم بالسنة حداد واقلام كان السم فيهما
لعاب حال من حيات واد وما العظيمة الى ما سالت اذا قام قطع بالمداد

فكل علم الدين في القرن الثالث حفظا وحكما ونقيا في كل فن شرعي فاخذوا عن علماء الذين صح
ورعهم وهم اثنا عشر رجلا فكان لكل منهم اتباع ثم تفرقت اباؤهم وتفرقت ابناءهم
حتى لم يبق الا جملة الائمة الا بعد ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد رضي الله تعالى عنهم فاقصر
الناس عليهم واستعانوا بهم مع انه لم يخلوا الى ارض من اقام لله حجة يعني غير المجتهد في لقوله عليه
الصلاة والسلام له تراث طائفة في امة ظاهري على الحق في كل عصر سادة وفي كل قطر قادة
لكن القرون الثلاثة الاصل فيهم الخبر والشرع عارض وما بعدهم من القرون ليس كذلك فهم معتبرون
باوصافهم افاده بعض شراح ابي زيد القزويني الماشي وفي شرح المنهاج له في حقه ما نصه قال ابن دقاق العبد
العصر عن مجتهداته اذا تدعى الزمان وقرب الساعه واما قوله القرطبي كالتعال ان العصر خلا عن المجتهد
المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم بالتصا لغيره العلماء وكفى يمكن التصا على الا عصر يخلوها
عنه والفتا لا نفسه كان يقول لما كلفه في مسائل الصبر تسألني عن مذهبي الشافعي ام عن عهدي
وقال هو والشيخ ابو علي والفاخي حسين والاساذ ابو اسحاق وغيرهم لنا مقلدون للشافعي بل
واقفنا رايه قال ابن الرغدة ولا يخلو اثنان ان ابن عبد السلام وتلميذه ابن دقيق العيد بلغا رتبة
الاجتهاد وقال ابن الصلاح امام الحرمين والعراقي والسيوطي من الائمة المجتهد في المذهب
وواقفة السنيان فاما كالمعالي احتمالات الامام وجوها وخالف في ذلك ابن الرغدة فقال
في موضع من المطلب احتمالات الامام له وجوها وفي موضع اخر منه العراقي ليس من اصحاب الوجوه
بل ولا امامه والذي ينبغي ان هؤلاء وان تلتزم الاجتهاد فالمراد به الناهل له مطلقا او في بعض
المسائل اذ الامام هو ان يجزيه اما حقيقة بالفعل في سائر البواب فلم يحفظ ذلك من قريب
عصر الشافعي الى الان كفي وهو متوقف على تأسيس قواعد اصولية وحديثية وغيرها يخرج عليها
استنباطا وتفريعا وهذا التأسيس هو الذي اعجز الناس عن بلوغ حقيقة مرتبة الاجتهاد
المطلق وله يعني عن بلوغ الدرجة الوسطى فيها سبق فان دون اصحابنا وفيهم بلوغ ذلك
ولم يحصل مرتبة الاجتهاد المذهبي ففضل عن الاجتهاد المطلق انه متوقف في المعنى والاصل

ولا يخرج

فلا اجتهاد الشافعي فضلا



في اخلاف والمذاهب وجوب اتباعها هو قوله صلى الله عليه وسلم ما اوتيتم من كتاب الله تعالى
فالعمل به واجب له عذر له عذر في ذلك فان لم يكن في كتاب الله فسنه في ما فيه فان لم يكن في سنة
في ما فيه فما قال اصحابي لان اصحابي كالنجوم في السماء فاما اخذتم به فقد تصديتم واختلف
اصحابي لكم رحمه رواه البيهقي في المدخل عن ابن عباس مرفوعا قال ابو جحر في الخبر الحسن
وسبقه السيوطي في المواهب في الحديث اخباره صلى الله عليه وسلم باخلاف والمذاهب بعد في الفروع
من فخر من اصحابه الذي هو من الهدى والرشاد المشهود لهم من سترهم بانه خير القرون على الاطلاق
ولهم في اخلافهم اختلاف في بعدهم لان كل صاحب مستور بالفتنة والرواية اخذ بقوله وفيه
جماعة ومع ذلك رضي به صلى الله عليه وسلم واقرهم عليه ومدرهم حتى جعل ذلك له خلا في رحمه الله
وخيرهم في الاخذ بقول من شاء ومن اصحابه لازم له الاخذ بقول من اراد وفي المجتهد في بعدهم
المجاري على موالاهم والساكنين لساكنهم في قولهم وافعالهم وما لطف قول بعضهم ردا على بعض
اولئك المتقدمين **اقول** عن التقليد من كان ناهيا **وهل كل شخص يستطيع على الجهد**
اما كالتجوم الصحيح قال بينا **بأنهم من تصدي كان مستهدك** ومن اقام الاجتهاد يقال
وكسوفه الباطن بالمد **وتخصيصهم بالاتباع مذهبها** لا رتبة اذ لا ابتداء بما يدي
فما خالفوا في كتاب سنة **ولا احد توافي الذي مستوجب الجهد** وليس هو كالناس هل يستوي الذي
يكون على علم ومن كان ذا عقد **فبنا دما وارجع الى الله اهدى** وعلى الهوى واتبع سبل ذوي الرشاد
ولكن في مهدي الاله قاله **مضل وفي فضل فله لهدى** واعلم **لم**
ان هذه المسئلة هي **خلافه** وخلافه **وجبة ما فيها من الاله قول** سبعة
الاول وهو المؤيد المنصور هو مذهب الجهور ان غير المجتهد يلزمه التقليد سواء كان عالما ببعض
العلوم او غير عالم الثاني يستلزم فيه ان كان عالما ولم يبلغ رتبة الاجتهاد ان يدين له صحة اجتهاد
من قبله بليليه والتميز الثالث وبه قال الاساذ ابو اسحق الحاقوق المسم بالمعتل في استراط
القطع فيها فواجب على العوام تحصيل كل مسئلة مدرتها القطع وان كانت فقيرة ونحوه حكاه العراقي

عن الجاهل ولا يترك الجاهل ومثل ذلك بالعبادات الخمس المباح منه التقليد في حق العالم وإن لم يكن
مجتهداً لأن فيه اهلية المعرفة بخلاف العالم قال السراج الهندي لا نلاحظ شيئاً من العلوم
المعتبرة التي يترقى بها إلى مرتبة الاجتهاد كالحديث واصول الفقه والعربية فقد ترقى عن
مرتبة العلوم بتحصيل تلك العلوم المعتبرة في اهلية الاجتهاد الخامس وبه قال الجاهل
انه يجوز ذلك في المسائل الاجتهادية كإزالة النجاسة بالخل ونحو ذلك من المسائل المنصوصة
لكن في الباقي المسائل الستة مثلاً السادس مذهب معتزلة بغداد وهو انه يجوز للعالم
ان يتقدم في دينه لا في الحكم ولا في طريقه وانه يجب عليه الوقوف على طريق الحكم وانما يرجع
إلى العالم ويسأل عن معرفة طريق الحكم والقياس على اصولها فاذ اعرضا وجب عليه العمل بها
فلو ان المعنى اجابته بان هذا حكم الله او سنة رسوله لم يكن بقوله ذلك حتى يبين له طريق
مدركه الاصولية وكيف توصل بها إليه وهذا الرأي قد رغبنا إليه الامم والطلوع في حقه
منها انه مصادم لما اجمع عليه السلف فأنهم لم يكفوا العلوم في شيء من الاشعار بالاجتهاد
فلو كانوا ما مورين بذلك لكفوا به وانكروا عليهم العمل بقاومهم مع انه لم يقع شيء من ذلك
ومنها ان تكليفهم بالاجتهاد يؤدي إلى تقويتهم على ما يشتمون واستضرارهم بالاشتغال بتحصيل اسبابه
وذلك سبب لفساد الالهوالات فيكون القول به باطلا ومنها ان وظيفته في العلم سؤال العلم
كما دل عليه قوله تعالى فاستأوا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون وسياً في ذلك من شأن الله
السابع وبه قال ابن دقيق العيد تحريم التقليد مطلقاً ليقال هو عين السادس الذي ذهب إليه
معتزلة بغداد وقد علمت انه عند الامم في غاية السقوط لانه يقول ليس بين القولين
اتحاد وله تعارض اذا اصرها في اجتهاد طلب عين الحكم المستدل الكتاب او سنة فقط والاخر
في طلب طريقة الموصلة اليه وان اشتركا في مطلق طلب الحكم فان المذهب الذي ارتضاه ابن دقيق العيد
ونوافقه انما هو في اجتهاد العالم من حيث لزوم البحث الحديث في السؤال عن تحصيل محض عين
حكم الفان له نفسه من كونه كتاباً او سنة لا عن طريقة الموصلة اليه كما هو مصرح به في عبارته

وانه ليس على العالم ترك تلك الطريق وله للعالم السؤال عنها فحتى قال له المفتي هذا حكم الله او سنة
رسوله الكتي به ولم يطلب طريقة ولا من اي دليل اخذ على ما كان عليه سلف الامم واتباعهم
في رجوعهم اليه في نوازلهم واستدلتم اياهم بما هو مبني في سيرهم واولئك به اتباعهم
واعلم ان المفتي بالمعلم سبعة انواع لانه ما اجتهد مطلق وهو نوعان مستقلان
او مقيد والثاني وهو المقيد ما ببعض الفنون الفقهية وابوابها ومساثلها او ببعض المذاهب
والثاني اما مع القدر على استنباط الحكم من الاله دلة الشرعية ونصوص امامه على طبق
قواعده واصوله وهو مجتهد المذهب اول والثاني اما مع القدر على ترجيح بعض قول
مذهبه على بعض في جميع الابواب وهو مجتهد الفتوى في الكل والثاني اما مع القدرة
على الترجيح في بعض الابواب وهو مجتهد الفتوى في البعض اول والثاني ذو العلم
المعتبر الفاضل عن مراتب الاجتهاد ولا يوصف بشيء منها الا باعتبار رتبته واجتهاده
في تحصيل اصول المسئلة التي هو بصدد هاليتها في منها اوبابها او فيها الى اتباع اول الاجتهاد
الجزئي بواحد مما ذكرنا والافضل ما لم يحصل علم ما ذكر من اصوله المعتبر في عداد رتبة العلوم
فلا حظ له في الاجتهاد وان حصل بعض الاله اولها المطلق المستقل وهو كلاً في انظر
والمراد عند الاطلاق وهو المقصر في جميع الابواب الشرعية وفنونها المستقلة بتميز
الهكام وقوايتها غير تابع غيبي في شيء منها ورسم بأنه الفقيه ذو الدرجة الوسطى
عربية وصرفاً ونحو اللفظة وبلاغة معان وبياناً واصولاً عارفاً بأدلة الهكام
كتاباً او سنة واعتبره بقاء الاجتهاد منه لا كونه صفة في المجتهد كونه خبيراً بوضع
الاجماع وموارد الفسخ واسباب النزول وشروط التواتر والاحاد من صحيح
وحسن وضعيف وحال الرواة ويكتفي في الخبة بهذا كله في زماننا بالرجوع الى
اية ذلك الشأن اما علم الكلام وتعارض الفقه والحساب ونحوها فالصحيح في شرطها
عدم اشتراطها ولذلك من يدعيان يأتي في محبت شرعها المجتهد الذي لم منها

تحقيق ما يقتضيه الثاني المطلق المنسوب وهو المنصف بصفات المستقل انه لم يتذكر
لنفسه قولاً واحداً لبيان الحكم عليها كالمستقل بل سلك في ذلك طريقة امام
منايعة المذاهب فمطلقاً فتنسب له مستقل وله مقيد قال السيوطي بعد نقل ما ذكر
هذا تحريلاً لفرق بينهما فبين المستقل والمطلق عموم وخصوص مطلق فكل مستقل مطلق
وليس كل مطلق مستقل وهذا الذي ذكرناه صريح به ابى الصلح ثم النووي قايلاً في
شرح المهذب المفتون قسماً من قسم مستقل وغيره الى ان قال القسم الثاني المختص الغير المستقل
وهو المنسوب وله اربعة احوال احدها ان لا يكون مقيداً له مامه له في المذهب لا في
دليله له تصافه بصفات المستقل وانما نسب لسلكه طريقة الالتهاد وادعى ساد
ابو اسحاق هذه الصفة لا صحابنا فحكى عن اصحاب مالك واحمد ودود واكثر الحنفية
انهم صاروا الى مذهبهم لم يعللوا لهم الخ تم قال والاصح في الذي ذهب اليه المحققون
منهم ان ما ذهب اليه اصحابنا وهو انهم صاروا الى مذهبنا في لا تقيد له بل لما وجدوا
طريقاً سداً الطرق في الالتهاد ولم يكن لهم بد من الالتهاد سلكوا طريقة فطلبوا معرفة
الالهكام بطريق الشافعي لم يعللوا له وذكر ابو علي السبكي نحو هذا فقال اتبعنا الشافعي
دون غيره لانه وجدنا قوله اخرج الاله قوله واعلمها لانا قلناه قال النووي في زيادته
وهذا الذي ذكره موافق لما اهرم به الشافعي ثم المزني في اول مختصر وغيره وفي الاثر
وسمى الموضع لزمك يا ماضيه واما نسبة هؤلاء للشافعي فلا نهم جروا على طريقة في الالتهاد
واستعملوا الاله وتربى بعضها على بعض ووافقا اجتهاده وان خالف احبنا انما لم يبالوا بالاجتهاد
اه وهذه الرتبة اعني رتبة المنسوب ادعا السيوطي لنفسه وجماعته من قبله فقال
وانما جاء الفلأله على عصرنا من ظنهم ترداد المطلق والمستقل وليس كذلك لما عرفه
وانما الذي دعياه حوالا لاجتهاد المطلق السبكي له الاله استقلال بل في تابعون للامام الشافعي
رضي الله عنه وسلكوا طريقه في الالتهاد وقال ابى المنير اتباع الالهية الاله

الذي

الذي جازوا شروط الالتهاد مجتهدون ملتزمون ان لا يجدوا مذهباً ما كانوا مجتهدين
فلان الاله وصف قائم بهم واما كونهم ملتزمين ان لا يجدوا مذهباً فلان احداث مذهب لا بد
بجانب يكون له وجه اصول وقول له ما بينه وبينه لا يرد قول المقدم من فتنه الوجود لا شيئاً
المقدم من لا يرد سالك ونحوه له في الحاج في المدخل اه قال السرخسي وجميع من ادعى
الالتهاد المطلق انما مراده المطلق المنسوب الذي لا يخرج عن قواعد مامه كابي القاسم واصبح
مع مالك وكلمه ابى يوسف مع ابى حنيفة وكلمه ابى البرقع مع الشافعي اذ ليس في قوة اهرم
الاية الاربعة ان يتذكر الالهكام ويستخرجها من الكتاب والسنة فيما العلم ابداه قال وقد نقل السيوطي
ان الالتهاد المطلق على قسمن مطلق غير منسوب عليه الاية الاربعة ومطلق منسوب عليه
اصحابهم الذي ذكرناهم تم قال ولم يدع الالتهاد المطلق الغير المنسوب الاله امام ابى جبر الطبري
ولم يعلم له ذلك اه وفي شرح المناوي الكبير على الجامع الصغير قال الشهاب في مجمل ادعى
السيوطي رتبة الالتهاد في المذهب لا المطلق قام عليه معاصروه في العلم ورواه عن قوس
واحد وكتبوا الدرس في مسائل اطلق الاصحاب فيها وجهين وطلبوا منه ان كان عنه لاني
مراتب الالتهاد وهو اجتهاد الفتوى فيكمل على الرابع في تلك الاله وجه دليل على قول المجتهد في
فرد السؤال من غير ثابته واعتدراً بان له اشغاله تمنعه عن النظر في ذلك قال الشهاب قائل
صعوبة هذه المراتب اعني اجتهاد الفتوى الذي هو في مراتب الالتهاد يظهر له ان عديراً فضلاً
عن مدعي المطلق في حجة في امره وفساد فكره وانه من ركب من جهل وخطا خطا عشوا
نعم سهل بعض الاية مواد الالتهاد كما بنى عبد السلام والاسنوي وغيرهم قالوا لو اراد الله بالهداية
وكن لا بد من قبض العلم بقبض العلم كما اجبر الصادق صلى الله عليه وسلم في سائر ذلك انشاء الله
في شروط الالتهاد لا لتعلم اسناد هذا الباب حتى عند من سهل المالك المجتهد المقيّد ببعض
الفتوى والابواب العقائدية مثل الفرائض والائكة او العبادات وتحقيقه ان المحصل المقدس
الحاج اليه في خصوص ما يريد النظر فيه في العلوم المتوقف عليها الالتهاد وشرائطه السبكي عليها

غير انه دلت الشريعة سوى المنطوق فيه بان حصلت له المهار في بعض الفنون او في ابواب بحيث صار عارفا
بجميع ما يتعلق بما اراد العمل به قال القرطبي وليس له اجتهاد عنده من قبيل التجري بل يجوز ان
ينال العالم منصب الاجتهاد في بعض الاحكام دون بعض اهل وقال القرطبي في عرف الفرائض ثلاثة لان فيه
كونه غير عالم بما سواها من الحديث فان الشروط التي اشترطوها في المجتهد انما هي في المطلق لا في المقتد
بعض مخصوص من فنون الاحكام وابوابها وقال القطب السيرازي في ترميم مختصر الحاجب بعد الكلام
على شروط المجتهد المطلق ما نصه واما المجتهد في بعض المسائل دون بعض فليكنه ان يكون عارفا بذلك
المسئلة وما لا بد له فيها وله يقينه في ذكره جملة بما لا يتعلق به من مسائل ياتي في المسائل الفقهية
فان من عرف النظر والقياس لدان يقيني في مسئلة قياسية وان لم يكن في ماهر في علم الحديث وفي نظر
في مسئلة مشتركة يكفي فيه ان يكون فقيه الفقه عارفا باصول الفقه وان لم يعرف الاخبار
التي وردت في تحريم المسكيات ومسئلة النكاح بلاولي مثلا قال في مواقع النجوم ما نصه
واصول هذه الاحكام الكتاب والسنة والاجماع والناس في تحصيلها على مرتبتين عالم ومقلد
لعالم فاذا اعلم الطالب وصح نظره فيها توجهت عليه وظائف التكليف وادخل في حكم هذا
النوع مني على الفاعدين الى صوليتين احدهما جواز تجزي الاجتهاد والاصح جواز عند
المحققين كابي السبكي وغيره وثانيتهما مطلوبة البحث عن المعارض فيما اخلو منه حال الاطلاع
عليه من النصوص المبني على ان النصوص في عين نواز لها من المجتهد فيه لا محال وجود المعارض
للمنفي المراد والاصح في كل من هذين خلافة فاما الاولى فللمجهور على جواز التمسك بما ورد في
النصوص قبل البحث على معارضتها واما الثانية فالتحقق ان النصوص المذكورة ليست في المجتهد
فيه الا تبدا لا تطلع على معارضتها والحاصل ان المتصف بالاجتهاد الجزئي له اجتهاد جبرية اجتهاد
فيما علمه في المسائل على الوجه المعتبر وجبة تعيله فيما جبرله منها وبها يتقضي معنى قولهم غير
المجتهد يلزمه التقليد بمعنى انه متى لم يكن مجتهدا مطلقا افتقر للتقليد وان علمه النظر في بعض
المسائل او ابواب وعلمه فالباقى ما لم يعلم يلزمه فيه التقليد لعدم فقهه عليه لزوم التقليد

باعتبار

باعتبار احد المجتهدين السابقين في الكمال في حاشية الجلال حيث قال في ترجع جمع الجوامع
ويلزم عن المجتهد كان عاميا وغيره ما نصه فيدخل في قوله او غير المجتهد في بعض مسائل الفقه
او بعض ابوابه كالغرائب مثلا فيقتل فيما لا يقدر على الاجتهاد فيه بناء على جواز تجزي الاجتهاد
وهو المراجحة وفي التجزئة لا في الهمام غير المجتهد المطلق يلزمه التقليد وان كان مجتهدا في بعض
مسائل الفقه او بعض العلوم كالغرائب على القول بالتجزي وهو الحق فيما لا يقدر على الاجتهاد فيه
اه فلا منافاه بين لزوم التقليد والاجتهاد اذ لكل جهة مخصوصه والمحدود اتحادها حكمة
هذا ما اردنا بيان ايضا حقه وتخصيصه باختصار على هذه الثلاثة النوع وبقية النوع السبعة
قد علمت من الفقه فلكل السابقة واعلم ان الاجتهاد لا يكون الا في الأدلة الظنية ما لا يقدر فيه
من الكتاب والسنة او فيما تقارفت فيه النصوص وبه ياتي الاتباع فانه لا يكون الا فيما فيه
النقص الصريح من الكتاب والسنة فلم يوارد على محل واحد حتى يقع الالتباس بينهما واما التقليد
اصطلاحا فهو اخذ قول الغير بلا حجة والمراد بأخذ تعيله بالاعتقاد على بدم لا وخرج به
اخذ قول من الفصل والتعريف عليه فليس تعيلا واخذ القول مع موافقة دليله فهو اجتهاد وان
اجتهاد القائل واما الفرق بينه وبين الاتباع فانما يتم بمعرفة النوع وان حصل القول اخذ قول
الغير فالرجوع الى قول النبي صلى الله عليه وسلم لم يسبق له تقليد اي ولا باجتهاد ايضا واما هو محض
اتباع فقط كما مر واما تعريف المجتهد فما حصل ما لا يوجب الادسوي والنووي وابي السبكي
والبيضاوي في تعريفه انه استوعب الفقه الواسع في تحصيل ظن حكم شرعي بطريقه فيما لم يسبق
عن النبي صلى الله عليه وسلم لم اصلا وغير صريح اه واما ما يستلزم في المجتهد من الشروط
الوصفية والاعتقادية اي من العلم وصاف الفائده به والموافقة لا يقاوم الحقيقة لا يقاوم الاجتهاد منه
فما حصل ما لم في كل من النوعين ستة شروط اما الاول فقلة منه جملة اي خلقه وهي الملوغ
والعقل وقصاهه النفس بمعنى شدة سرعة الفهم لمقاد الكلام طبعيا وثلاثه كسبه اولها
كونه عارفا بما هو معروف عند الصوليين بالدليل العقلي اي البراهن الصلبة وعند المحدثين

بالمعقولة أي المسكوت عند على ما للفرق بين فيه من الاعتبار ثانياً ما كونه عارفاً في
الكتاب والسنة متعلق الأحكام بأن يوفق خصوصيات الأحكام واحاديثها وفي كون
الأول ما له أو حسنة والثاني تسماً وبه قال ابن المبارك أو الزماني وبه قال أبو يوسف
أو أكثر خلاف وهل المراد بالأحكام بمحيط قواعد الشريعة وممارستها بحيث يكسب قوتها
بها مقاصد الكلام وعليه جماعة منهم الشيخ الإمام النقي السبكي والدلائج السبكي صاحب
جمع الجوامع أو ما يحصل به المقصود منها فقط وعليه الجمهور والظاهر أن المراد من ذلك
معرفة موافقها لتراجع عند الحاجة إليها ولا يستلزم حفظ المتن بل يكفي أن يكون عند
من الأصول ما إذا راجعه فلم يجد فيه ما يدل على الواقعة ظناً له فهو فيها قال الخزازي ويكفيه
في السنة أن يكون عند أصل صحيح يجمع احاديث الأحكام كسفن أبي داود أو سنن البيهقي
أو أصل وقعت النهاية فيه يجمع احاديث الأحكام ويكتفي منه بموافقة كل باب في راجعه وقت الحاجة
إليه اهـ ومثله للمصنف في العزيز وفي غيره مثلاً له يمثل الأحكام الكبرى لعبد الحق والثبات كونه
عارفاً بالقدرة الخارج إليه في العلوم اللسانية وعلم الأصول مما يتوقف عليه فهم الكتاب والسنة
وفي استزاد بلوغ الدرجة المقصود بالتميز فيها وحصول الملكة في كل أصل كلفاً بالوصفي
أو بالقدرة السير منها القول الأول للنقي السبكي والثاني له بفتح الداج والثالث لله مام سنة
في شرحه على المدونة وجماعة منهم الإمام أبي عرفة وسنحه بن عبد السلام قائلين يكفي القدرة
السير منها مما تحصل له به الخبر بحيث إذا راجعه المسئلة في مظانها وجدها قال ابن عبد السلام ومواد
الاجتهاد في زماننا السير منها في زين المتقدمين لو اراد الله بنا الهداية وكفى له به من قبض العلم
بقبض العلم كما اجترأ الصادق على الله عليه ولم اهـ ومثله للشيخ علي بن اسحاق في توضيحه مملو ذلك
بأن النفا سير قد دونت والاحاديث قد جمعت وكان الرجل يرجل الحديث الواحد مسافة شهر
وقال الأسيوطي في التمهيد حاليه الكلام الإمام في المحصول ما نصه فالمعتبر في اللغة فهم المفردات
الواقعة في الكتاب والسنة وفهم التركيب في الفاعلية والمفعولية والخاصة ونحوها ودون ذلك

العلوم

العلوم وهذا المقدار يسيراً ومع ذلك فالشرط هو القدرة على الاطلاع عليه عند الحاجة اليه
اليه له حفظه اهـ وأما الثاني اعني شروط ايقاع الاجتهاد فحاصله انه يشترط لا يجاز الاجتهاد
على الوجه المعتبر في المصنف بالشرط السانيد شرطاً آخر اولها معرفة موقع الاجماع كي
لا يخفى له ولا يشترط حفظها بل يكفيها معرفة ما كتبه المؤلف فيه وفي خلاف المذهب فكأننا لا نقف
والاختلاف لا ينبغي خازن الا ندلسي المالكي وكتاب ابن قاسم الطبري الشافعي وكتابنا في الخلاف
للإمام الطحاوي الحنفي فمضى وجد في المسئلة قولين فالأكثر علم أنها لا اجماع فيها وثانيها معرفة
اسباب النزول واسباب الحديث فان الخبر بها ترشد الى فهم المراد وثالثها معرفة النسخ والمسنوخ
وهو قليل جداً وان الفقيه خلافت فان المتفق عليه في نسخ الكتاب نحو العشرين اية وفي السنة
مادون العشرة وهما محفوظان ورابعها معرفة انواع الحديث من تواتر واحاد من صحيح
وحسن وضعيف وغيرها وخامسها معرفة حال الرواه جرحاً وتعديلاً وما يتعلق بهما والكتب
المؤلفة في هذا وما قبله لا تكاد تنضب كثرة الرجوع إليها كافي في ذلك على ما هو معروف في
علم الحديث ان البحث في ذلك إما من جهة سند أو منه قاله ولأما من جهة جرحه جرح الراوي
أو حاله في محابى في دونه فلا سماء الصحابة كتب كقصة كاسم الغائب والأستغاب والأصحابه
ونحوها فراجع من يريد منهم من الأسما والألقاب والكنى والألقاب ولين دونه أيضاً كتب
في الرجوع في المستوب منها كمثل اللباب ولبه ونحوها في فقه وفي غير المستوب كمثل التهذيب الميزان
للزهبي وتهذيب الرهذيب ولسان الميزان لا ينبغي ونحوها في فقه فيعلم منها ما جرح من عين
أو حال أو نسب في جرحها والبول بها الموضوع لها والثاني ان كان من جهة فهم معناه فالرجوع
إليه في ذلك أفراد كتب الغريب مثل النهاية والمجمع وغيرها وتلكها إلى كتب الأعراب المشكل
لكتاب في فورك وغيره وان كان من جهة قوته وضعفه فالرجوع إليه فيها كتب أئمة الحديث
كالإمام أحمد والبخاري والترمذي وأضرابهم سادسها البحث عن المعارض اعني التمسك
بالعام قبل علم المخصص وبالمطلق قبل علم مقيد مثلاً وله حالان فان وجه اللفظ الدال

على الحكم مجردا عن القرائن فلم فيه خمسة اقوال الاول جواز التمسك به في العمل بمقتضاها قبل
عن المعارض اعني التمسك بالعام وهو الصحيح وبه قال الصيرفي والامام ومشي عليه في جميع
الجوامع والمنهاج والجمهور بناء على ان العمل بعدم المعارض الثاني وجوب اعتقاد
عمومه مثلا والمسايرة الى العمل بمقتضاها وبه قال الامام الرازي ايضا والامام الشيرازي
ولكن ما الثاني في شرح الملح ان وردت هذه الالفاظ للعموم فهل يجب اعتقاد عمومها
عند سماعها والمبادر الى العمل بمقتضاها اختلف اصحابنا فقال ابو بصير فيجب اعتقاد
عمومها في الحال عند سماعها والعمل بموجبها ومثله في البرهان للاركيشي الثالث ندب البحث
عن المعارض كما قال الجلال المحلي ليسلم من تطرق الخدش اليه لو لم يبحث الرابع منه العمل به
قبل البحث عن المعارض وبه قال ابو شريح ونصه يجب التوقف فيه حتى يبحث عنه فان
وجد له مخصص فذاك والى عمل بالعام مثلا ومثله للشيخ ابو حامد الغزالي والله ساذ
الي اسحاق الا سفرنا فيني والله يدرك محجته باحتمال المخصص وعليه فدل بكفي في البحث فظن
ان له مخصص وهو الصحيح اوله بدعي القطع ويحصل بتكرار النظر والبحث واشترط كلام الله
من غير ان يذكر احد منهم مخصصا وبه قال الباقلاني الخامس الفرق بين العام فلا يعمل
به قبل البحث عن المخصص والامر بالبري فلا يفعل به قبل البحث عن المعارض واما ان وجد
اللفظ المذكور غير مجرد عن القرائن فقال الزركشي والشيخ ولي الدين العراقي في شرط
الاجتهاد والبحث عن المعارض فيبحث عن العام هل له مخصص وعن المطلق هل له مقيّد وعن
النفي هل له ناسخ وفي اللفظ هل له قرينة تصرفه عن ظاهره الى ان يغلب على الظن وجود
منع ذلك فيعمل به او عدمه فيعمل بما يقتضيه ظاهر اللفظ قايلا وله ثانيا في هذا ما
تقرر من جواز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص لانه في جواز التمسك بالمجرد
عن القرائن والكلام هنا في شرائط معرفة المعارض بعد ثبوت كونها معارضا او جنيذا
فاستراط البحث مقيّد بالسبوت له مطلق فاذا احطت على اجنبه الشروط الاتية عشر

المتفق

المتفق عليها وامتنعت النظر في الوصفية منها وجدها كالمستفاد بل كالمستفاد على اهلنا
وان قربت آهتها وسهلت فماتوا كما لا يشير اليه كلام ابو عبد السلام المتقدم وقال عالم الاقطار
الشايعه ابى اليه هذه الشروط يعني شروط المجتهد المطلق لغز وجودها في زماننا في شخص
من العلماء لا يوجد في البسيطه اليوم مجتهد مطلق هذا مع تدوين العلماء كتب التفسير والسنة
والاصول والفروع وقدموا الاخرى من مؤلفات صنوها ومع هذا فله وجود في صفته
من الاعتقاد مجتهد مطلق بل وله مجتهد في المذهب الامام معتبرا قوله تعد وجودها مخجبه
في مذهب الامام وما ذاك الا لان الله اعجز الخلاق في هذا العلم والعبادة بقصر الزمان
وقرب الساعه مع ان زمان ابى اليه الدم متقدم وقال ابو جحر ومن تصور مية الاجتهاد المطلق
استحي من الله ان ييسرها لاحد من اهل هذه الازمنة اه هذا وبين زماننا وزمانه حتى ايماننا
سنة وصرفنا من لم يتقوى العلوم الله رسوما افلاستحي هؤلاء المتشققون من دعاءهم
العاظم وما كفاهم ذلك حتى انتقلوا الى تكليف العوام الاجتهاد فان الله وانا الله اجمعون
واذا كان بين الائمة فراع طويل في ان امام الحرمين ومجته الامام العراقي وناحيك به
هل هو من اصحاب الوجوه ام لا فاطنك بغيره بل قال الائمة في الامام صاحب بحر الشايعه
انه لم يكن من اصحاب الوجوه هذا مع قوله لوضاعت بصوح الشايعي له ملهها من حفظي ومن
صدري فاذا لم يتأهل هؤلاء الكابر للاجتهاد المذهبي لا المطلق فكيف يسوغ لمن لا
يعلم اكثر عبارة ان يدعي ما هو اعلى من ذلك سبحانه هذا برهان عظيم المقام
الثاني في عمل المقلد بالحديث وفي ذلك للعلماء قولان وسأوترجم لك ثبات من
كلام ائمة الشان الاول منع العمل بالحديث والنظر فيه وان وافق مذهب الامام المقلد قال
العراقي في الزحيرة يحرم على المقلد اتباع الادلة ويجب عليه ان لا يعمل الا بقول عالم وان لم يظهر
له دليل لقصوره عن رتبة الاجتهاد وفي المعيار ما حاصله ان المقلد الصريح ممنوع من العمل
بالحديث والاستدلال به واقوال الصحابة وانما وطيفنا باتباع مقلده خاصه له وفي شرح المختصر



الشيخ سالم السنوري الذي عليه الجمهور ان من ليس فيه اهلية الاجتهاد يجب عليه تقليد
 احدا من الاجتهاد وان كان عالما خلافا لمن قال لا يقلد العالم وان لم يكن مجتهدا لصلاحيته
 لا خذ الحكم من الدليل له لان غير العلم ممكن بطرح ما عنده لما عنده علم موجب ولو في الامر
 منهم وهم العلماء يشهد لذلك ما رواه الطبري في الة وسط عن ابني عليه ورواه احمد
 في مسنده من طريق عروة ابني الزبير اتي عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقال عروة يا ابني
 عباس طال ما اضلت الناس فقال ابني عباس ما ذاك يا عروة فقال ان الرجل يخرج محرابا في عمره
 فانا طاف نرعت انه قد حلى فقد كانا بوبك وعمرتهما ن عن ذلك فقال ابني عباس اها وحك
 ان عندك ام ما في كتاب الله وما من رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصحابه واقعة فقال
 عروة هما كانا اعلم بكتاب الله وما من رسول الله صلى الله عليه وسلم في منى وكنه قال ابني
 عليه في خضم عروة وكلامه دليل على ان الة قل علما يجب عليه طرح ما عنده ومقتضى العلم
 منه كافي رجوع الفاروق رضي الله تعالى عنه في كثير من امور كان يقول له علي اهلك عمر
 واعوذ بالله ان اعيش في قوم ليس فيهم ابو الحسن وقول عبد الرحمن بن عوف لثمان
 رضي الله عنهما ابا يعلى على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرة النبي بكر وعمر قبل
 عثمان ذلك منه وقول عمر له تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم الى غير ذلك مما هو شائع
 وذائع بين الصحابة والتابعين وهم جرا وقال الخطاب في شرح المختصر والذي
 عليه الجمهور ان يجب على من ليس فيه اهلية الاجتهاد ان يقلد احدا من المجتهدين سواء كان
 عالما او ليس بعالم اه يري ان علمه بنسبته للائمة المذكورين كالمعدم لوجوب طرح ما عنده
 لمن هو اعلم منه وقال الشيخ العلامة الشيخ فضل الشافعي انا فخذ المكفالة عليه بقواتي
 ما يصير في المجتهدين لزمه ان يقلد قوله تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وانه
 لا يكلف بالان يقلد عليه لقوله تعالى فاسألوا الله ما استطعتم وسواء فيمن يجب عليه التقليد
 في هذه الحالة من كان عاينا صرفا او عالما شاميا عن رتبة العوام اه وقال العلامة عبد الحق



الدهلوي

الدهلوي في شرح الصراط المستقيم لصاحب الفاموس دعا على من اوجب على العوام العمل بالاذن
 والسنة وترك التقليد ما لزمه ما جاء في الاخبار الصحيحة فلي العيين والرأس والعلية
 موجب سعادة الدنيا والاخرة وكفى في هذا الزمان له يكاد يتصور هذا الامر ان المجتهدين
 يتبعوا الاحاديث واقتوال الصحابة ومنزلة بين الصحيح والسقيم والناصح والمنسوخ
 وحققوها واولوها وطبقوا وفقوا بينها وقرروا احكامهم فمن اني هذه الطائفة
 والقوة لعوام المسلمين بل من اني لعل انهم في هذا الزمان حتى يحصل هذا العمل منهم فليس
 سبيلهم الا متابعة المجتهدين والساوكة في طريقهم والعهد عليهم قال في المحصول من
 لم يبلغ درجة الاجتهاد هل يجوز له التقليد فيه ثلاثة مذاهب اصحابه وعندنا الذي
 الجواز بل يجب لقوله تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون اه وقال النووي
 في الموضحة لو منعنا الناس عن التقليد يعني في هذا النوع اي الفروع لتركناهم جاري
 والعامي في عرفهم كل من لم يتمكن من ادراك الاحكام الشرعية في الة ولا يعرف طريقها
 فيجب عليه بل يجب عليه التقليد بدليل قوله تعالى فاسألوا اهل الذكر الآية واما العالم الذي
 لم يبلغ رتبة الاجتهاد فهو كالعامي في وجوب التقليد وفي النهاية السو لا يثبت عليه
 في هذا الفصل اعني في التقليد بكسر اللام بقولهم من لم يبلغ رتبة الاجتهاد ويقولهم
 ليس فيه اهلية الاجتهاد ويقولهم غير المجتهد المطلق مع قولهم يلزمه التقليد وقولهم
 يجب عليه التقليد وعليه فلو وجد هذا المقتضى عليه التقليد دليل صحيح على احكام مخالف
 لمذهب امامه فظاهر قوله يلزمه او يجب عليه التقليد امتناع العمل بمقتضا ذلك بل يجب عليه
 تقليد امامه وفي اعلام الموقعين اذا كان عند الرجل الصيحات او احدهما او ثابته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم موثوق بما فيه فدل ان يفتي به بما يحبه فيه فقال طائفة
 من المتأخرين ليس له ذلك لانه قد يكون منسوخا او له معارض او يفرق في دلالة
 خطه ف ما يدل عليه او يكون امر نذير فيفرق منه الة يجب او يكون عاملا له فيخصه او مطلق

لم يقيد فلا يجوز له العمل به ولا الفتيا به حتى يسأل اهل الفقه والفتيا له ونصوص اهل هذا
 القول لا تكاد تنحصر كثر وهو ان شاع وذاع عند عامة مقلدي ارباب المذاهب وخصائهم
 لكنه مبني على عدم تجريده الى جهاد وعلى ان النصوص الشرعية في عين دلالة عن احكامها في قبل
 المجتهد فيه وعلى مطلوبية البحث عن المعارض وقد علمنا ان حجة مقابل كل منها او حقيقة في
 باب الاجتهاد من علم الله هو **القول الثاني** جواز العمل بالحديث او جوبه في كتاب الجامع
 من العتبية لا يجوز مخالفة نص الحديث الا اذا خالف عمل اهل المدينة وقال القرافي لا يجوز
 تقليد امام في مسألة ضعف مدركة فيها ولو نظره في غيرها وانما تقليد فيما وافق فيه
 الدليل او قوي دليله على دليل غيره قال الامام مالك انما اناسر اخطي واصيب فانظروا
 في رأيي فما وافق الكتاب والسنة فخذوه وما لم ينزلنا فادركوه ونحوه له في عملي في
 منا سكره قال عمر الدين بن عبد السلام ايضا من العجيب ان **مقلد** يعقل المقلد على ضعف ما خذ
 امامه وهو مع ذلك يقلد كان امامه بنى رسل اليه وهذا نأي عن الحق وبعد عن
 الصواب الخ وقال الشيخ تقي الدين بن الصلاح اذا ثبت حديث على خلا وقول المقلد ونقض
 فلم يجده معارضا وكان المفتش له اهليه فانه يترك قول صاحب المذهب وياخذ بالحديث
 ويكون جهة المقلد في ترك مذهب مقلده اهد وللنوري في شرح المذهب مثله وفي رواية الترمذي
 له في الشحنة الحسيني اذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك منه
 ولا يخرج مقلده عن كونه حنفيا فقد صح عن ابي حنيفة انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي
 وفي خزائن الروايات للسر قندي العالم الذي يعرف معنى النصوص والآثار وكان من اهل
 الدراية يجوز له ان يعمل بها وفي شرح الصراط المستقيم المتقدم ذكره ما نصه اذا وجد
 تابع المجتهد حديثا صحيحا مخالفا لمذهبه هل له ان يعمل به ويترك مذهب ام لا فيه اختلاف
 فيه ففند المتقدمين له ذلك قالوا لا ان المتبوع والمقتدى به الحقيقي هو النبي صلى الله عليه
 وسلم ومن سواه فهو تابع فبعد ان علم وصح انه قوله صلى الله عليه وسلم فالتابعه لغيره

غير معقول

غير معقوله وهذه طريقة المتقدمين والمؤلف يعني محمد الدين السبكي صاحب القاموس
 اختار هذه الطائفة وفي اعلام الموقعين من كان عند الصحاح او احدهما او كتابا من
 السنن المتوقفا بها فيه صله ان يعمل بما يجبه فيه فقال طائفة من المتأخرين ليس له ذلك
 وساق ما مر قال وقال طائفة بل له ان يعمل به بل يبين عليه كما كان الصحابة يفعلون اذا
 بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدث به بعضهم بعضا بادراك العمل في غير توقف
 وله بحث عن معارض له يقول احدكم قطاهل عمل بغير فلان او فلان ولو راى امرئ يقول ذلك انكره عليه
 اشد الانكار وكذلك انما يعترف وهذا معلوم بالضرورة لمن له ادنى خبر بحال القوم
 وسيرهم وطول العهد بالسنة وبعد الزمان وعقبا لا يسوغ ترك الأخذ بها ولو كانت سنن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسوغ الأخذ بها حتى يعمل بها فلان وفلان كان قول
 فلان معيارا لسنن ومن كملها واسترطا في العمل بها وهذا من ابطال الباطل وقد اقام الله
 الحجج برسوله دون احاد الامة وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم بتبليغ سنة ودعى لمن بلغها
 فلو كان من بلغه له يعمل بها الا ان يعمل بها الامام فلان والامام فلان لم يكن في تبليغها
 فايده وحصل له كسفا يقول فلان وفلان قالوا والنسبة الواقعة في الاحاديث التي
 اصبحت عليها الامة لا يبلغ عشق احاديث البتة ولا شرطها فتقدير وقوع الخطا في الذها
 الى المسوخ اقل بكثير من وقوع الخطا في تقليد من يصيب ويخطي ويجوز عليه التناقض
 والاختلاف ويقول القول ويرجع عنه ويحكى في المسئلة عشرة اقوال ووقوع الخطا في
 في كلام المعصوم اقل بكثير من وقوع الخطا في فهم كلام الفقيه المعين فلا يرضى
 احتمال خطأ من عمل بالحديث وافق به الواضع او اضعافا حاصل لمن افتى بتقليد من لا يعلم
 خطأه من جوابه اه **وروى بعضهم** بين القولين بان الخلاف لغيري لعدم التوارد على محل
 واحد فعمل القائل الاول على العمالي الصريح الذي لا اهلية فيه اصله او كانت دلالة
 النص فيه خفية بالنسبة للمعامل بها وصل القولين الثاني على ان كانت فيه نوع اهلية

[illegible]